

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بالنظر لعزمنا السفر الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية
ويعد الاطلاع على الفقرة (ط) من المادة (٢٨) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت : -

- ١ - يعين حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائباً عنا لممارسة صلاحياتنا مدة غيابنا اعتباراً من تاريخ ٢٨/١١/١٩٩٥ م.
- ٢ - يمارس نائبنا جميع الحقوق المختصة بالعرش باستثناء اجراء اية تعديلات في الدستور والتفويض بعقد المعاهدات وبرايمها واقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالاتهم .

٢٥-١١-١٩٩٥ م

الحسين بن طلال

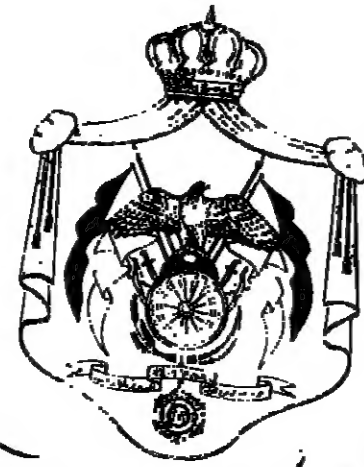
وزير الداخلية
سلامه حمادرئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكِر

اعلان

ببشارة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب جلالة الملك المعظم سلطاته الدستورية

يعلن ان حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب جلالة الملك المعظم ، قد أقسم بحضور مجلس الوزراء اليمين القانونية بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٢٨) من الدستور ، وقد بأشر سلطاته الدستورية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٨/١١/١٩٩٥ م.

٢٨-١١-١٩٩٥ م

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكِر

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٨ رجب سنة ١٤١٦ هـ . الموافق ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٩٥ م . العدد ٤٠٨٧

المفهرس

الصفحة	
٢٨٠٢	دعوة مجلس الامه الى الاجتماع في دورته العادية
٢٨٠٣	تعيين رئيس لمجلس الاعيان
٢٨٠٤	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل حول التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروع
٢٨٠٧	تعليمات رقم ١- لسنة ١٩٩٥ : تعليمات شراء اللوازم من غير طريق العطاءات للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة
٢٨٠٩	تعليمات معدلة لتعليمات مراكز تدريب السواق
٢٨١٠	قراران صادران من مجلس ادارة صندوق الموقنة الوطني

مديرية المطابع العسكرية

سخن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١- من المادة ٧٨- من الدستور
نصدر اراءتنا بما هو آت :-

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورته العادية اعتبارا من يوم السبت الواقع في الثاني من كانون
الاول سنة ١٩٩٥ م .

١١-١١-١٩٩٥ م .

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
سلامه حماد

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكر

سخن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣٦- من الدستور
نصدر اراءتنا بما هو آت :-

يعين دولة السيد احمد اللوزي رئيسا لمجلس الاعيان اعتبارا من تاريخ ٢٣-١١-١٩٩٥ م .

١٦-١١-١٩٩٥ م

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
سلامه حماد

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكر

هكذا من المأهول

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٦٨ تاريخ ٤-١١-١٩٩٥ تتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل بتاريخ ٢٤-١٠-١٩٩٥ م.

اتفاقية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة دولة إسرائيل

حول

التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل - ويشار إليهما لاحقاً بالطرفين - وأذ يعبران عن رغبتيهما لتطوير التعاون في الحرب ضد الجريمة والمخدرات وفقاً لروح المادة ١٢ والملحق ٣- من معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل الموقع في السادس والعشرين من تشرين أول لعام ١٩٩٤ - ويشار إليها لاحقاً (بمعاهدة السلام) - ورغبة منهما في ادامة وتطوير التعاون في المسائل الآتية الذكر .
اتفقا على ما يلي:

المادة - ١ -

سيتعاون الطرفان في محاربة الجريمة ومكافحة المخدرات وبخاصة التهريب ، وستتخذان كافة الإجراءات الضرورية لمحاربة ومنع النشاطات المتعلقة بذلك مثل انتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها .

المادة - ٢ -

- ١ - سيتعاون الطرفان في محاربة المخدرات المحظورة على النحو التالي : -
- ٢ - سيتخذ الطرفان كافة الإجراءات الضرورية لمنع تهريب المخدرات بين البلدين .
- ٣ - سيتبادل الطرفان المعلومات فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات المحظورة ونشاطات التجار في البلدين .
- ٤ - سيقوم الطرفان بالمشاركة وتبادل الخبرة في مجال مكافحة المخدرات في مجالات منها الثقافة المضادة للمخدرات ، والوقاية ، والعلاج ، وبرامج إعادة التأهيل ، والوسائل التقنية ووسائل الاخفاء .
- ٥ - ويهدف كشف هوية الاشخاص الذين يشاركون في النشاطات المتعلقة بالمخدرات المحظورة ، سيقوم الطرفان ووفقاً لقوانينهما وأنظمتيهما المطبقة بتسهيل عملية المرور المراقب للمقاتل المحظورة بين البلدين .
- ٦ - سيجتمع ضباط مكافحة المخدرات من الطرفين بشكل دوري لتسيق جهودهما بخصوص المشاكل المتعلقة بالمخدرات في البلدين .
- ٧ - سيقوم الطرفان بتعاون متبادل للاتصال - مثل الطفون والفكسيميلى والتلكس - لغايات التنسيق في الامور المتعلقة بالمخدرات في البلدين .
- ٨ - سيقوم الطرفان مع المحافل الدولية التي تتعامل مع مواضيع المخدرات في المنطقة .
- ٩ - سيتعاون الطرفان في اجراءات التحري الضرورية لجمع الأدلة لغايات الادانة في قضايا مروجي المخدرات والتي هي مجال اهتمام لاحدى الدولتين او لكليهما .
- ١٠ - سيتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بالأحصاء على أساس نوع وعدد جرائم المخدرات التي ارتكبت في

كل من البلدين ومن بين ذلك معلومات مفصلة عن الأشخاص المشبوهين الدائنين في هذه القضايا .
١١ - سيتبادل الطرفان كافة المعلومات المرتبطة بمختبرات انتاج العقاقير المحظورة في حال الكشف عنها في اي من البلدين ، ومن ضمنها المعلومات المتعلقة بالهيكلية وطرق العمل وخواص المختبر وكذلك نوع ومنشأ ومصدر والعلامة التجارية للمنتج .

المادة - ٣ -

سيتعاون الطرفان في مواضيع تحقيق الشخصية والمختبر الجنائي وستبادلان الخبرات العملية وبرامج التدريب وسيشمل هذا التعاون اشياء من بينها :

- ١ - استعمال حقائب فحص الاولية الميدانية .
- ٢ - تحليل العقاقير المحظورة .
- ٣ - تحليل السموم والمواد السامة .
- ٤ - التحاليل البيولوجية وفحص الحامض الاميني الـ (DNA)
- ٥ - فحص المواد والمعدات .
- ٦ - فحص الوثائق الشكوك بهـ .
- ٧ - تحليل الاصوات .
- ٨ - فحص الاسلحة النارية .
- ٩ - فحص البصمات .
- ١٠ - تحليل اثار الانفجارات .
- ١٢ - فحص اثار الحرائق النعمدة في المختبرات .
- ١٢ - كشف هوية الضحايا في الكوارث الجسيمة .
- ١٣ - البحث والتطوير في مجال المختبر الجنائي .

المادة - ٤ -

سيتعاون الطرفان في محاربة الجرائم الجنائية الخطيرة بما يتماشى مع الانظمة القانونية في بلديهما، وستبادلان حيثما كان ذلك مناسباً المعلومات الخاصة بها عندما تكون الجريمة لها تأثير كبير على الطرف الذي يطلب المعلومات .

وسيفضي هذا التعاون جرائم من بينها : القتل ، السلب ، الايذاء البليغ ، التهريب ، تزيف التقد، التزوير جرائم الحاسوب، الجرائم الاقتصادية ، والسرقات - بما فيها الاعمال الفنية ، الآثار، المركبات ، الكنول الوطنية ، الوثائق ، بطاقات الائتمان ، والشيكات السياحية - وكذلك تبادل المعلومات حول الهويات والاسلوب الجرمي للمجرمين المتورطين في جرائم جنائية خطيرة تهم احد او كلا البلدين .
وستعطي الاسباب التي أدت الى طلب المعلومات حول الامور آتية الذكر .
وسيقوم كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر في حال الساء القبض على احد رعاياه من خلال وسائل الاتصال المتفق عليها .

المادة - ٥ -

سيتبادل الطرفان الخبرات العلمية والعملية والفنية والبرامج التدريبية بهدف رفع كفاءة جهازي الشرطة في بلديهما .

المادة - ٦ -

سيتعاون الطرفان حيثما كان ذلك مناسباً في التواء القبض على المجرمين ونقل الأدلة بهدف تسهيل الاجراءات القضائية في اي من البلدين وطبقاً للنظام القانوني في كلا البلدين والقانون الدولي .

المادة - ٧ -

ستبقى المعلومات التي زود بها احد الاطراف الطرف الآخر بموجب هذه الاتفاقية سرية ، ولن يسمح بالاطلاع عليها من قبل طرف ثالث دون موافقة محددة من الطرف الذي قدم هذه المعلومات .

هكذا من الأشهر

المادة - ٨ -

لكل طرف الحق في الحجب الكلي أو الجزئي أو وضع قيود على المعلومات التي تطلب من الطرف الآخر في الحالات التي يعتبرها تمس بمصلحة الحيوية .

المادة - ٩ -

لا تعيق هذه الاتفاقية تنفيذ أي طرف لالتزاماته المنصوص عليها في اتفاقيات ثنائية أو متعددة أخرى وموقعة من قبل أي من الطرفين .

المادة - ١٠ -

١ - سيقوم كل طرف بإعلام الطرف الآخر عندما يكون أحد رعاياه قد تعرض لكارثة رئيسية .
٢ - سيتعاون الطرفان حول التعامل مع الكوارث الرئيسية في حال طلب الطرف المعني ، وسيتخذ هذا التعاون على أساس إنساني ووفقا للممارسات الدولية .

المادة - ١١ -

سيؤلف الطرفان فريقا مشتركا لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية . وسيم تشكيل هذا الفريق في خلال ٦٠ ستن يوما من التصديق على هذه الاتفاقية . وسيجتمع مرة كل ستة أشهر على الأقل أو بناء على طلب أي من الطرفين .

المادة - ١٢ -

سيتم التعاون الموصوف في هذه الوثيقة ونفا للأنظمة القانونية السارية في البلدين .

المادة - ١٣ -

ستتم اللقاءات والاتصالات بين الممثلين المعيّنين من أجهزة الشرطة في كلا البلدين عند الضرورة بناء على طلب أحد الأطراف لبحث أي مشكلة تنشأ عن هذه الاتفاقية .

المادة - ١٤ -

ما لم يرد نص خلاف ذلك تكون آلية الاتصال بغرض تنفيذ كافة أوجه التعاون المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من خلال مكتب الانتربول في كلا البلدين أو من خلال أية آلية قد يتفق عليها في المستقبل .

المادة - ١٥ -

لا يمكن اعتبار أي شيء في هذه الاتفاقية تفسيراً أو تعديلاً للمادة ١٢-١ والملاحق ٣-٢ من اتفاقية السلام وإذا ظهر هناك اختلاف في التفسير بين نصوص هذه الاتفاقية ومعاهدة السلام يؤخذ بمعاهدة السلام .

المادة - ١٦ -

سيتم الموافقة أو التصديق على هذه الاتفاقية طبقاً للإجراءات الداخلية لكل الطرفين وستدخل حيز التنفيذ لمدة لا تتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ التوقيع وتبادل المذكرات الدبلوماسية على الموافقة أو التصديق وسيكون تاريخ النفاذ هو تاريخ آخر أخطار .

تبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة ستة أشهر إذا أقيم أي من الطرفين الطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية برغبته بإلغائها .

وقعت هذه الاتفاقية في طبريا هذا اليوم ٣٠ جمادى الأولى عام ١٤١٦ هجري ٣٠ تشرين عام ١٩٧٦ مبرية ، والموافق ٢٤ تشرين أول عام ١٩٧٥ ميلادي ، باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر نصوص اللغات الثلاث نصوصاً أصلية ، وفي حالة الاختلاف على التفسير ، يكون النص الانجليزي هو النص المعتمد .

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
سلامة حميد
وزير الداخلية
عن حكومة دولة إسرائيل
هوشيه شامشال
وزير الشرطة

تعليمات رقم - ١ - لسنة ١٩٩٥

- تعليمات شراء اللوازم عن غير طريق المطاءات -
للوزارات والدوائر الحكومية والهيئات الرسمية العامة

استناداً الى الصلاحيات المخولة الي بموجب المادة - ٦٩ - من نظام اللوازم رقم - ٣٢ - لسنة ١٩٩٣ ،
اترر اصدار التعليمات التالية :

مادة ١ - تسمى هذه التعليمات - تعليمات شراء اللوازم عن غير طريق المطاءات - الصادرة بالاستناد لنظام اللوازم رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٣ ، ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات نفس المعاني المخصصة لها في المادة - ٢ - من نظام اللوازم رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٣ ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

مادة ٣ - يتم شراء اللوازم من قبل الجهة المختصة وفقاً للصلاحيات المخولة لها بموجب نظام اللوازم المعمول به .

مادة ٤ - يراعى في عملية الشراء درجة الجودة ، ومناسبة الاسعار ، وتوفر المخصصات ، وتطبيق مبدأ المنافسة كلما امكن ذلك .

مادة ٥ - على الجهة المختصة بالشراء - بالطريقة التي تراها مناسبة - ان تتأكد قبل الشراء من جودة اللوازم وعدالة الاسعار .

مادة ٦ - على الجهة المختصة بالشراء الحصول على مناقصات خطية أو استدراجها من البائعين - المرخصين بالاتجار باللوازم المطلوبة - للمشتريات التي يتم تنفيذها من خلال لجان المشتريات اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على ٥٠٠ خمسة آلاف دينار ، واذا زادت قيمة اللوازم على ذلك يتم الحصول على المناقصات من خلال الاعلان عنها بما لا يقل من صحتين يوميتين ، كما يجوز بالإضافة الى ذلك الاتصال مع البائعين اذا وجد ضرورة لذلك ، ويستثنى من الاعلان عمليات الشراء التي تخضع لاحكام الاستدراج أو الشراء المباشر .

مادة ٧ - تحدد مواصفات وشروط اللوازم المراد شراؤها . وفي جميع الاحوال لا يجوز الخروج على المواصفات المعتمدة من قبل دائرة اللوازم العامة .

مادة ٨ - توزع دعوات المشاركة في المناقصات للمشتريات التي لا تزيد على عشرة آلاف دينار ، وكذلك المشاركة في الاستدراج والشراء المباشر مهما كانت قيمة اي منهما مجاناً ، كما ويجوز للأمين العام تحديد سعر مقابل دعوة المشاركة في المناقصات التي يعلن عنها في الصحف .

مادة ٩ - يحدد آخر موعد لتسليم المناقصات للوزام التي يتم الاعلان عنها في الصحف ، ويطلب ان تتضمن المناقصات مغلفة مكتوباً عليها اسم وعنوان المناقص ، وفي جميع الاحوال لا تقبل اي مناقصة بعد فتح المناقصات .

مادة ١٠ - ١ - يحق للأمين العام عندما يرى ضرورة لذلك طلب ضمانت للاشتراك - دخول - بالمناقصة للوزام التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ - خمسة آلاف دينار ، وكذلك عمليات الشراء عن طريق الاستدراج والشراء المباشر بحيث لا تزيد على ٥٠ ٪ من القيمة .

ب - كما يحق للأمين العام عندما يرى ضرورة لذلك عدم طلب ضمانت دخول لعمليات الشراء عن طريق الاستدراج والشراء المباشر مهما كانت قيمة اي منهما .

هكذا من المأهول

مادة ١١ - تلبي ضمانات سوء الصنع لمدة لا تقل عن سنة من البائع بكامل قيمة اللوازم مضافا اليها ١٥ ٪ من قيمتها الاجمالية على شكل تعهد شخصي موقع ومختوم منه للمشتريات التي تتطلب ذلك ولا تزيد قيمتها على عشرة الاف دينار ، ويعتبر هذا التعهد ملزما لـ .

مادة ١٢ - تطبق احكام تعليمات العطاءات رقم - ١ - لسنة ١٩٩٤ على المشتريات عن غير طريق العطاءات وكما يلي :-

١ - تقديم ضمانات حسن التنفيذ على شكل كفالة بنكية او شيك مصدق صادر عن بنك او مؤسسة مالية مرخصة وعاملة في المملكة بنسبة لا تقل عن ١٠ ٪ من قيمة قرار الشراء اذا لم يكن التسليم حالا - وتعني كلمة حالا اسبوع من تبليغ البائع بقرار الشراء - .
ب - تقديم ضمانات صيانة اللوازم التي تتطلب ذلك على شكل كفالة بنكية او شيك مصدق صادر عن بنك او مؤسسة مالية مرخصة وعاملة في المملكة بنسبة لا تقل عن ٥ ٪ من قيمة قرار الشراء .

ج - مصادرة ضمانات حسن التنفيذ او اي جزء منها عند عدم التزام البائع بالتنفيذ وكذلك ضمانات الضيافة ، والشراء او الصيانة على حساب البائع وتحميله فروق الاسعار .
د - جميع ما يتعلق بضمانات الدخول وضمانات سوء الصنع وغرامات التأخير .
هـ - يستثنى من احكام هذه المادة المشتريات التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠٠ الف دينار .
و - مع مراعاة ما ورد في هذه التعليمات : تطبق تعليمات العطاءات على المشتريات التي تزيد قيمة اي منها على ١٠٠٠٠ عشرة الاف دينار .

مادة ١٣ - على جميع الدوائر فتح سجل خاص للمشتريات التي تتم عن غير طريق العطاءات يدون فيه نوع اللوازم والماركة ، تاريخ الشراء ، السعر الافراضي ، السعر الاجمالي ، اسم البائع .

مادة ١٤ - اذا نشأت اي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى هذه التعليمات او نشأ اي خلاف في تطبيقها او تعذر تنفيذ اي مادة او بند منها يرفع الامر الى الوزير ليصدر قراره بهذا الشأن ، ويعتبر قراره قطعي .

باسم جردائه
وزير المالية

تعليمات معدلة لتعليمات مراكز تدريب السواقه

صادرة استنادا لاحكام المادة ٢٩ - من قانون

السيار رقم - ١٤ - لسنة ١٩٨٤

اولا : تضاف الفقرة - د - الى المادة - ٨ - من الشروط المتعلقة بسيارات التدريب على النحو التالي : -
د - ان لا يزيد عمر السيارة عن - ٥ - خمس سنوات عند تسجيلها لأول مرة او اعادة تسجيلها او تبديلها .

ثانيا : تعتبر هذه التعليمات سارية المفعول اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

سلامه حماد
وزير الداخلية

هكذا من الشراء

قراران صادران من مجلس
ادارة صندوق المعونة الوطنية

القرار رقم : ١-٣-١٩٩٥

الجلسة : الثالثة .

التاريخ : ٢١-٨-١٩٩٥ م .

الموضوع : استعراض اسس ومعايير صرف المخصصات المرصودة لرعاية الطلاب الفقراء المعاقين .

الموافقة على صرف مبلغ ١٩٠ مئة وتسعين الف دينار على الطلاب الفقراء المعاقين الموجودين في المؤسسات والمراكز الخاصة برعاية مثل هذه الفئات والتي تعاني من اوضاع مادية سيئة وضمن اسس ومعايير تحدد لاحقا من قبل المجلس .

على ان يسري هذا القرار على المبلغ المرصود لهذه الغاية في موازنة الصندوق لعام ١٩٩٥ ، وان يؤخذ بعين الاعتبار في موازنة عام ١٩٩٦ ، الحسابات الاجتماعية المسجلة على قوائم الانتظار لدى وزارة التنمية الاجتماعية واعطائها الاولوية في القبول في هذه المؤسسات .

وايضا الحالات الاجتماعية غير المسجلة وترعاها الاسرة وليس المؤسسة وتعاني من اوضاع مادية سيئة .

فرج الهاشم
مدير عام صندوق المعونة
الوطنية

سلوى ضامن المصري
وزيرة التنمية الاجتماعية
رئيسة مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية

عضو	عضو	عضو
الدكتور مامون معابره	المهندس علي نصر الله	الدكتور عبد الله الخطيب
عضو	عضو	عضو
علي عيسى	عبد الله الهنداوي	حيدر عيسى مراد

القرار رقم : ٢-٣-١٩٩٥ .

الجلسة : الثالثة .

التاريخ : ٢١-٨-١٩٩٥ م .

الموضوع : مساعدة الحالات الاجتماعية التي لا تنطبق عليها تعليمات التاهيل والمعونة والتي تثبت حاجتها

الفعلية للصون والمساعدة .

١- تخصيص مبلغ - ١١٠٠٠ - أحد عشر الف دينار من مخصصات رعاية الطلاب الفقراء المعاقين البالغة - ٢٠١٠٠٠ - مئتين وواحد الف دينار والمرصودة تحت البند ٨- المادة ٣٠٤- من موازنة الصندوق لعام ١٩٩٥ .

لغايات رعاية ومساعدة الاسر الفقيرة شريطة وضع الاسس والتعليمات اللازمة لكيفية الصرف منها .

ب- تخصيص مبلغ - ١٠٠٠٠ - عشرة الف دينار من مخصصات الاعانات الفورية للطوارئ المرصودة

تحت بند ٢- المادة ٣٠٤- والبالغة قيمتها - ١٠٠٠٠ - مئة الف دينار وذلك لنفس الغاية .

شريطة وضع الاسس والتعليمات اللازمة لكيفية الصرف منها .

فرج الهاشم
مدير عام صندوق المعونة
الوطنية

سلوى ضامن المصري
وزيرة التنمية الاجتماعية
رئيسة مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية

عضو	عضو	عضو
الدكتور مامون معابره	المهندس علي نصر الله	الدكتور عبد الله الخطيب
عضو	عضو	عضو
علي عيسى	عبد الله الهنداوي	حيدر عيسى مراد

هكذا من المأهول